الإدارة الاستعمارية في الجزائر
الجماعات المحلية نموذجاً

أ. أحمد براح
قسم علم الاجتماع - جامعة البليدة

تمهيد:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى عرض نموذج الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1962 وأثر هذه الإدارة من خلال المراسيم التي تصدرها، والقوانين التي تصادق عليها في المجتمع الجزائري وفي الحياة اليومية للمواطنين.

ففي مقابل الحرب العسكرية وحرب الإبادة التي مارستها فرنسا في حق الشعب الجزائري، فقد كانت هناك حرب قانونية قوية مست كل مجالات الحياة اليومية للمواطنين، وقد قاد هذه الحرب إدارة الجماعات المحلية، وخاصة البلديات التي كانت تحت قيادة العسكريين.

لقد كانت هذه القوانين تشدد الخناق يوما بعد يوم على حياة المواطنين في المجالات الاقتصادية، وفي ملكية الأراضي وغيرها، والتنقل والسفر، وفي النظام القرابي الذي تشوه في مضمونه المتعلق بالعلاقات القرابية التي تشتت من خلال تغيير الألقاب وتقسيم القبيلة الواحدة إلى دواوير متباعدة بالإضافة إلى قوانين الحالة المدنية وقوانين الجنسية وقوانين شراء بعض السلع الاستهلاكية بدعوى الخوف من تحويلها إلى المجاهدين، كما مست هذه القوانين حرية الأشخاص كالدراسة والعبادة وغيرها وقد كانت

الإدارة المحلية قائدة وراعية هذه القوانين والحريصة عليها كل الحرص.

الإدارة الجزائرية في العهد التركي:

لمتابعة مسار تطور الإدارة الجزائرية يجدر بنا ملاحظة تطورها عبر مختلف المراحل لفهم واقع الإدارة الجزائرية في عهد الاستقلال، كما يكون من المهم الحديث عن الإدارة التركية في الجزائر التي ورثتها الإدارة الفرنسية مباشرة.

يعرف العهد التركي في الجزائر بعهد الدايات، الذي يتمثل في دولة عسكرية يرأسها الداي ينتخبه المليشيا والجيش، وكان تنظيم الحكومة قائما على ثلاث سلطات هي السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة المدنية، هذه الأخيرة يرأسها شيخ المدينة بمساعدة المجلس البلدي من مهامه المحا فظة على الأمن والنظافة وتوفير كل ما ينفع المدينة كما يقوم بجمع الضرائب التي كانت تفرض خاصة علي أصحاب المحلات[1].

ولأن هذه الإدارة تدعم ركائز الجيش التركي وربط مصالح المواطنين بمصالح الجيش بطريقة تحرص علي توازي هذه المصالح واستمرار التعايش بينهما خاصة من خلال حرص الإدارة التركية

(1) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1963، ص ص 126، 215.

علي إشراك شيوخ القبائل في إدارة مصالح السكان لما لهم من كلمة مسموعة وأثر في سلوك المواطنين بحيث كانت هناك قناعة بأنه لا يمكن بسط النفوذ إلا بموافقة ومساعدة شيوخ القبائل، ورغم ذلك لوحظ بعض الضعف في تسيير الجهاز الإداري لأن الحكام كانوا يختارون من بين الأسر الشريفة التي تنتمي خاصة إلي فئة المرابطين الذين منحهم الحكم التركي ثقتهم المطلقة إذ كان يقدم لهم أكبر امتيازات لأنهم يتظاهرون بمظهر حماة الدين ويمتنعون عن القيام بما هو منافي للقوانين[1]، هذا زيادة على أشكال التقرب الأخرى إلى الإدارة المركزية من أجل الحصول على المناصب الإدارية العليا .

ويبدو من خلال متابعة علاقة السلطة المركزية بالسكان أنها تسير نحو التحالف أحيانا مع فئات معينة وأحيانا نحو الصراع مع فئة معينة من السكان التي ترفض دفع الضرائب إلى الإدارة المركزية وقد كانت هذه المقاومة تنبع من عمق النظام القرابي الجزائري الذي كان يميل نحو الاستقلال والاكتفاء بذاته.

الإدارة الجزائرية في عهد الاحتلال:

لقد عمل الاحتلال الفرنسي علي إحداث قطيعة حقيقية بينه وبين العهد التركي من خلال تحطيم البناء الاجتماعي الجزائري بكل ما يحويه من نظم القرابة وإدارية وسياسية واقتصادية ودينية

(1) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص215.

وتغييرها بنظم أخرى بعيدة كل البعد عن المجتمع الجزائري، وهذا التشويه للبنية الاجتماعية هو الذي أصبح فيما بعد مولدا لشتى أنواع المقاومة، التي تبناها المجتمع الجزائري بما فيها المقاومة المسلحة.

وقد تنوعت أشكال المقاومة النابعة من عمق النظام القرابي الجزائري ومن عمق العصبية إلى توحد أفراد هذا المجتمع، فنلاحظ أن بعض قادة القبائل أخذوا على عاتقهم تنظيم أهل عصبيتهم للدفاع عن أرضهم وعن أنفسهم وسلطتهم، والوقوف ضد القوانين المتوالية، التي كانت تصدرها السلطة الاستعمارية، فكان تماسك النظام القرابي أحد أهم العوامل التي عطلت أحكام السيطرة الفرنسية.

وقد تدخلت سلطات الاحتلال الفرنسي بجميع قواها وإمكانياتها لتغيير النظام الإداري الجزائري، خاصة الإدارة المحلية باعتبارها صاحبة العلاقة المباشرة بحياة المواطنين، وقد كانت هذه القوانين موضوعة طبقا لمصالح الاحتلال ومصالح المعمرين الأوربيين والعسكريين الفرنسيين.

وقد تحول الجهاز الإداري في الجزائر إلى آلة حرب حقيقية تحطم حياة المواطنين وتسلبهم أسباب معيشتهم يوما بعد يوم من خلال ممارسة سلطات قانونية صارمة من خلال تسلط الفئة

البيروقراطية وتحكمها في مصائر الأشخاص ومصالحهم إلى درجة أنها اعتبرت نفسها راعية الدولة، وأداة للمحافظة على أمنها واستمرارها والمحافظة على أسرارها ولم تكن تقبل بأية منافسة من أية جهة كانت تنزع عنها دورها هذا ولا تقبل أي نقد أو ملاحظات تتعلق بجملة المصالح والامتيازات التي تتيحها الأعمال الإدارية، وتخفي هذه الوضعية صراعا حقيقيا بين السكان الأصليين والمستوطنين، ورغم محاولات التغيير والتحسين التي قامت بها السلطات الاستعمارية إلا أنها لم تستطع كسب ثقة الجزائريين من خلال زيادة حجم الخدمات والتكيف مع التغيرات المصاحبة للثورة.

وفي هذه المرحلة، كانت الرقابة مسندة إلى الموظفين الإداريين الذين استغلوا فرصة غياب السلطة السياسية لتوسيع دائرة امتيازاتهم ونفوذهم، واستمر هذا الوضع إلى أن استبدل بمقتضى القوانين الصادرة في 06 فيفري 1919، حيث سمح بأن يكون لكل قرية يتجاوز عدد سكانها مائة ساكن من انتخاب ممثل عنها، على ألا يتجاوز عدد النواب الجزائريين اثني عشر نائبا مهما كانت أهمية الكثافة السكانية[1].

وهذا يضعف ثقل الأعضاء الجزائريين خاصة عند التصويت، ويجعل مصالح الأوروبيين هي الغالبة في كل الأحيان من خلال

(1) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص259.

إصدار القرارات المختلفة المتعلقة بالحياة اليومية للسكان، ولا يتوقف الأمر عند تحديد عدد الأعضاء الجزائريين، بل يشترط فيهم الولاء لسلطات الاحتلال وبالتالي فإن المجلس لا يضم أعضاء حقيقيين يدافعون عن مصالح الجزائريين.

وتحدث بعض الكولون في سنوات 1840 عن صعوبة الإدارة المدنية في الجزائر، التي يبلغ عددها مائة وعشرة آلاف أوروبي، ولاحظوا بأنها أصعب من إدارة الجيش وإدارة العرب، فهي لا تظهر المزيد من التساهل اتجاه الموظفين، ويبدو العمل شاقا أكثر، وقد دخلت هذه الإدارة في صراع مع الذين حاولوا الحد من قوتها المتمثلة في القوانين والمراسيم وقرارات العدالة، وهي لا تقوم إلا بالقدر الأدنى اتجاه تسيير مجال تخصصها بينما تكون عملية بالنسبة لمصالح عصبتها، ورغم ذلك فقد كان هدف إدارة الاحتلال هو تقريب مستوى الإدارة في الجزائر من ذاك الذي في الميتروبول[1].

وكان من أهدافها إدارة الأهالي والسيطرة عليهم في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية حكم وإدارة الأهالي، وفي المرحلة الثالثة استيطان الأوروبيين وإدارتهم، وقد أخذت هذه الخطة كل وقتها متأثرة بنجاح الأمير عبد القادر مدنيا، فحاولت إيجاد نموذج تسيير يتفق مع العادات المحلية، وهذا ما استدعى اللجوء إلى القيادات

(1) Laffont. (P.), Histoire de la France en Algérie, Plom., Paris, 1980, P.182

التقليدية مثل "الخليفة"، "الباشاغا" و"القايد" المؤكدة سلطتهم والمضمونة مصادرهم، وقد بدأت بعض العمليات بتقديم الإكراميات لهؤلاء من أجل إقناعهم، وقد سارت هذه العملية متسارعة لأن القائم عليها المدعو (Bugeau)، يعتبر أنه في بلد (متعايش مع غيره) ترأسه إدارة شبه عسكرية وإدارة مدنية، لذا من الضروري الإسراع في تشكيل المكاتب العربية التي يكون على رأسها ضابط بارز[1].

وقد لوحظ فيما بعد بأن ضباط المكاتب العربية يهتمون بأشياء ثلاثة هي الترقية، والجياد والنساء، وهناك فئة عرفت حقيقة دورها فاهتمت بفهم لغة السكان وتقاليدهم وكل ما يتعلق بحياتهم.

غير أن هذه المكاتب سرعان ما تراجعت بسبب ضعف نظام الدفاع الذي تسبب في مقتل بعض من قيادات الإدارة المحلية، والاضطهاد الذي تمارسه الإدارة في حق السكان، ففي عام 1859 صرح رئيس محكمة الاستئناف للجزائر بأن: "عدم العدالة والاضطهاد والتضييق الصادر عن ضباط المكاتب العربية اتجاه الأهالي أدى إلى إثارتهم، وهذا ما أدى إلى قمعهم بالسلاح" وتكرر هذا الاتهام في منطقة القبائل التي شهدت اضطرابات هي الأخرى

(1) Ibid, PP. 207- 120

حيث لم يتم بعدها فهم الموجة ضد الجيش التي انتشرت في الجزائر مما مهد لانهيار النظام الإداري للإدارة المحلية.

وفيما يلي نستعرض أنواع البلديات أثناء الاحتلال، والظروف التاريخية والاجتماعية وغيرها التي أدت إلى ظهورها وإلغائها:

1 - البلديات كاملة التصرف:

أنشأ هذا النوع من البلديات في المناطق التي تكون الأغلبية من سكانها أوروبيين، وتكون عملية الانتخاب فيها عامة، تشمل الأوروبيين والجزائريين على حد السواء، من أجل انتخاب أعضاء المجلس البلدي، بشرط ألا يتجاوز عدد الأعضاء الجزائريين نسبة الربع من مجموع الأعضاء[1]، وفي هذه المرحلة كانت الرقابة متروكة كلية في هذه الطبقة من الموظفين الذين تحد سلطاتهم من حرية الأفراد في هذا النوع من البلديات، وفي غياب السلطة السياسية الرادعة، جنح هذا الجهاز إلى اكتساب المزيد من الامتيازات والنفوذ على حساب المواطنين، واستمر هذا الوضع إلى أن استبدل بمقتضى القوانين الصادرة بتاريخ06 فيفري 1919حيث سمح بأن يكون لكل قرية يتجاوز عدد سكانها 100 ساكن الحق في انتخاب ممثلا عنها، على ألا يتجاوز عدد النواب الجزائريين مهما كانت أهمية الكثافة السكانية اثني عشر

(1) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، 1963، ص251.

نائبا[1]، وكان الهدف من وراء هذا، هو الخوف على سمعة أجهزتها البيروقراطية، وامتلاكهم للسلطة في هذه البلديات يكون حاجزا أمام النواب الجزائريين، لكي لا يؤثروا على القرارات التي يتخذها المجلس البلدي، والأكثر من هذا هو وضع شروط لابد من توفرها في الشخص المترشح، من ضمنها الالتزام، والولاء للاستعمار، فهل يمكن إذن القول بان هذه البلديات وضعت لتقديم الخدمات وسد الاحتياجات الاجتماعية؟.

إنها لم تكن إلا أداة في أيدي منتخبيها، الذين يستخدمونها باسم المصلحة العامة، كمطية لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم[2]، إذا لا غرابة في أن تكون هذه البلديات تعمل من خلال النظام السياسي العام الذي تعيش في ظله، سواء على مستوى الأجهزة الإدارية المحلية أو على صعيد الأجهزة المركزية، وذلك تماشيا مع سلطة الإلزام التي كانت مطبقة من أجل إخضاع الشعب للقوانين الجاري العمل بها في البلاد، وما دامت إمكانية قيام مقاومة لهذه السلطة ضئيلة.

إذن فالمستفيد الأول من هذا التعديل هو الاستعمار، الذي وضع حواجز تحول دون تحقيق رغبات الأفراد ومطامحهم، وهذا ما

(1) نفس المرجع، ص259.

(2) عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، مو. للكتاب الجزائر، 1984، ص27.

يجسد الشروط الموضوعة، أو المتوفرة في المنتخب الجزائري، والتي تنفي حرية الفرد الجزائري في انتخاب من يرغب فيه، رغم أن هذه الحقوق، المتمثلة في حق الفرد أن ينتخب ظهرت في فرنسا عام 1789، وعمل بهذا الحق في سنة 1792، وسجل في الدستور الفرنسي في 24 أكتوبر 1793[1].

ومن هنا نجد أن الضغط السياسي الممارس من طرف الاستعمار يقع على كل مستويات الهرم الإداري، سواء كان ذلك على نطاق الدوائر المركزية، أو البلديات النائية عن العاصمة، وهذا بقصد فرض الهيمنة من أجل التحكم في أفراد المجتمع، من خلال القوانين الصارمة، لذا كان الإصلاح الثاني لصالحها، وترفضه إذا كان يمس بمصالحها.

2 - البلديات المختلطة:

وجدت هذه البلديات في المناطق التي يكون أغلب سكانها من الجزائريين، والقلة من المعمرين، وهذا بموجب قانون 08 فيفري 1919، ويرأس هذا النوع من البلديات إداري فرنسي، يعين من طرف الحاكم العام بالجزائر العاصمة، ويساعده في تسيير الشؤون الإدارية، نواب وأعضاء فرنسيين وهم منتخبون وهذا الإداري، الذي يعين بمرسوم، ربما من خارج الخدمة المدنية، فإنه

(1) روبير بيلو، المواطن والدولة، ترجمة نهاد رضا، منشورات عويدات، 1977، ص32.

في العادة يرتبط بالأعضاء المنتخبين بروابط شخصية، بحيث يستندون عليه في كل كبيرة وصغيرة، وهذا ما كان سائدا في العصر الروماني، حيث كان يتم تعيين كل موظف بقرار إمبراطوري، بعد أخذ رأي الإدارة التي سيلتحق بها الموظف، وبالتالي يختار من يثق فيهم من أتباعه لمساعدته في الإدارة[1].

إذا كان الأمر هكذا، فإن الوضع بالنسبة للقرن السابع عشر يختلف من هذه الناحية حيث تميز بالرقابة التي تفرض على الموظفين، وخاصة بالنسبة لاستغلال نفوذهم، حيث منع قبول الهدايا، أو شراء ممتلكات، وفتح لكل موظف ملف تودع فيه جميع المستندات المتعلقة به، وكانت فرنسا نفسها سباقة إلى القضاء على نفوذ الإداريين، لكن بالنسبة للجزائر، فإننا نجد فرنسا عملت بها عكس هذه الفترة، لأن الطريقة التي يتم بها اختيار الموظفين تفسر لنا الكثير من تصرفات هؤلاء، وعلاقتهم بفئة (القياد)، ومسلكهم من الجمهور حيث قال (مسيو فيوليت)، "يجب علينا أن ننظر بعين الإنصاف إلى حالتهم (القياد) خاصة الذين ليست لهم ثروة شخصية منهم، فإن حالة هؤلاء موجبة للشفقة"[2]، لأن الإدارة الاستعمارية رفضت أن تمنحهم أكثر من

(1) عادل حسن، مصطفى زهير، الإدارة العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص157.

(2) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص252.

سبعة آلاف فرنك، وسمح لهم بأن يختاروا أي طريقة للحصول على ما يكفيهم من الأفراد الموضوعين تحت سلطتهم، بالرغم من أن مهمتهم تنحصر في جلب الضرائب من المواطنين الجزائريين، وتقديم قوائم التجنيد، ومساعدة الإدارة في حفظ الأمن، وبذلك أصبحت مصالح المواطنين في أيدي هذه الطبقة، مما جعل المواطن يغالي في إظهار الاحترام لهذا القائد، لأن حاجته لا تقضى إلا بوساطة، وقد أصبح هذا القائد يفسر القوانين الصادرة إليه، بقدر ما تتيح له غفلة الجمهور الذي يتفشى الجهل بين غالبيته. وإزاء هذه الظروف، صار أفراد الشعب ينظرون إلى السلطة ويمثلها القياد، باعتبارها القوة التي تحمى بالقانون، وليست القوة التي تنفذ القانون. ولم يكن للجزائريين الحق في أن يعملوا في إدارة البريد، أو في إحدى الوظائف الكبرى، بل يسمح لهم العمل ككتاب، ويكون مرتبهم أدنى من مرتب الفرنسي بالثلث، رغم أنهم يقومون بنفس العمل. ومما يميز سلوك هؤلاء الموظفين، هو تمسكهم بحرفية القوانين، دون محاولة التصرف فيها، أو تكييفها مع الحالة المعروضة عليه، وهذا لأنه لا يسمح له بذلك، وهذا ما يعبر عنه بالروتين، لأن القواعد القانونية كانت تحمل طابع التهديد، والعقاب إن أخطأ الموظف في حرفية استعمالها. وبذلك رسخ في أذهان الشعب أن الوساطة والرشوة والمحسوبية هي وسائل قضاء

الحاجة بالمصالح الحكومية، وبالرغم من أن هذه الأسباب والتي يمكن أن نطلق عليها إحدى مظاهر الفساد الإداري، هي التي أطاحت بالنظام المركزي الفرنسي عام 1789 .

3 – البلدية العربية أو ذات المكاتب العربية:

يوجد هذا النوع من البلديات في الجزء الجنوبي من البلاد، وكانت تقع تحت سلطة الجيش الفرنسي، الذي كان يسيرها عن طريق قائد عسكري، يساعده شكليا رؤساء بحسب أهمية كل قبيلة، كما يوجد لدا كل قبيلة مجلس جماعة[1] . لكن إذا كانت التسمية توحي لنا بأنه دور الفرد الجزائري في تسيير أمورها، إلا أن الواقع غير ذلك، بحيث يجسد هذا النوع من التنظيم ظاهرة بيروقراطية يستأثر موظفوها بالسلطة رغم أنهم يوحوا بروح المشاركة الشعبية وهذا على حد تعبير (روبرت ميشيل)، حيث يرى بأن القائد العسكري الذي يسير، يملك جميع المعلومات والملفات المتعلقة بكل شيء، وبذلك فهو يستخدم جميع الوسائل والإمكانيات المتوفرة لديه للقضاء على أية محاولة للتمرد عليه، مما يخول له امتلاك مهارة سياسية، تمكنه من القيام بفرز للعناصر التي تقف معه، والتي تناهضه[2].

(1) أحمد بوقصاص، بحث د.د.م . دور البلدية في التخطيط والتنمية الاجتماعية "عنابة"، ص63.

(2) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص225.

إن هذا الوضع المميز لهذه البلديات، يوافق نظرة (برينوريزي)، الذي يعتبر أن البيروقراطية هي الطبقة المسيطرة، والمتحكمة في مصير المجتمع باسم الدولة، إذن الغرض من إنشاء هذا النوع من البلديات هو مراقبة السكان ومنعهم من الهجرة نحو الشمال، وبالتالي العمل على عدم اختلاط الشمال بالجنوب سكانيا، إذن كان هذا النوع من التقسيم للبلديات التي سبق ذكرها يهدف إلى تنفيذ الأهداف العامة للمستعمر، والتأكد من تحققها، وذلك تبعا للنظام المتبع، والذي اختار هذه البلديات كوسيله للوصول إلى كل البيانات، والمعلومات للأزمة التي يمكن بها العمل بعد معرفة الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة بالنسبة لهذا المجتمع، ما دامت هذه الأخيرة قريبة من المطالب والتطلعات، فهي إذن مصدر تحديد أهداف الحكم، باعتباره جهازا يرتبط ولاءه بالمهنة، أكثر من الجماهير، حيث يستخدم المكتب في عملياته أكثر مما يستخدم الاتصالات، لأنه يلجأ إلى اختيار الوسائل على ضوء المقاييس المجردة، أي أن هذا المستعمر يعمل بدون إحساس بحاجات الشعب، وكانت هذه هي نقطة الضعف بالنسبة لهذه التنظيمات.

لذا حاولت السلطات الاستعمارية تدارك هذا الوضع عن طريق مشروع إعادة تنظيم التراب الجزائري لعام 1956 -1962، حيث اعتبرت التنظيمات السابقة لا تتماشى مع الأوضاع الراهنة، والمتمثلة

في اندلاع حرب التحرير في 01 نوفمبر 1954، فألغيت البلديات المختلطة السابقة الذكر، وكان الهدف سياسي بحت. الغرض منه إبعاد الشعب عن الثورة، وبالتالي لم يكن الإصلاح متعمق لدراسة حاجيات الأفراد، وبذلك تجمدت عمليات هذا الإصلاح، لأنها بقيت منعزلة عن الواقع، الذي توجد فيه، وفشلت حتى في تحقيق الجانب السياسي لهذه الإدارة، ألا وهو الرضاء العام بشكليه الكمي والكيفي (كمي بمعنى المزيد من الناتج يتوقعه المواطن من هذه الإدارة، والكيفي يعني أسلوب إيصال هذا الناتج[1]، وهذا راجع إن صح التعبير إلى انخفاض وعي مسيري هذه البلديات بأهمية التعاون مع المواطن، وكيف يؤثر هذا على علاقته، أو نظرته إلى نظام الحكم السائد، وخلاصة القول من استعراض هذه النماذج الثلاث من البلديات هو معرفة شكل العلاقة التي كانت قائمة، وإلى أي إطار نظري يمكن أن نصنفها، إن الاحتلال الطويل من جانب الاستعمار، ولد في نفوس أفراد الشعب، الخوف من الطبقة الحاكمة، والمجسدة في طبقة الموظفين لما كان لها من نفوذ كبير لم يكن له أي رادع يقلل من شأنهم، سواء كان ذلك بالحق أو بالباطل، حيث كانت الكلمة الأولى لهم، ولم تعرف طيلة هذه المدة حكاما مسؤولين عن أعمالهم، أمام مجالس نيابية تمثل أفراد الشعب تمثيلا صحيحا، وبذلك لم يكن هناك إلا اتصال سطحي

(1) أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة، دار المعارف 1981، ص94.

بين المواطنين، والموظفين، لأن حكام هذه البلديات، عرفوا باستغلالهم والجري وراء مصالحهم الشخصية، وهكذا استقر في ذهن أفراد المجتمع الجزائري أن الوساطة والمحسوبية، هي وسائل قضاء الحاجة بالمصالح الإدارية، من هنا نجد أن الهيكل البيروقراطي لهذه المرحلة، كان يهدف إلى إيهام المجتمع، بأن هناك قوانين تعطي المساواة للجزائريين، لكنها في الحقيقة جاءت للضغط من أجل تحقيق أكبر نفوذ للاستعمار الفرنسي.